آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 5 مارس 2011 - العدد 15102

Saturday - 5 March 2011 - Issue 15102

قراءة في القيم الوافدة والمتجذرة وشروط توطينها في النسق القيمي للمجتمع اليمني

عند تخوم البطركية

عبدالباقي شمسان
fanon107@yahoo.com

في يوم 27 من شهر نيسان/أبريل المنصرم، قيض لي المشاركة في ندوة عن "التراكم الديمقراطي في الوعي المجتمعي" في إطار البرنامج السنوي لمؤسسة العفيف الثقافية 2010. وعند فتح باب النقاش أجبرني شاب لا يتجاوز العشرين من عمره على العودة إلى نقطة البداية، وإعادة النظر في المسألة مرة أخرى، عندما وصف أحزاب تكتل "اللقاء المشترك" (المعارض) - ردا على طرحي الداعي إلى ضرورة ارتكاز خطاب المنظومة السياسية اليمنية على التسامح والاعتراف بالآخر، بما يوفر مناخا ملائما لاستنبات القيم والمبادئ الديمقراطية في النسق القيمي المجتمعي ويتجسد تدريجيا في سلوكيات واعية وغير واعية – بـ "الخونة" وأنه "يتوجب قتلهم وسحلهم"؛ ودون فاصل تأملي استحضرت مقارنا وباحثا عن المشترك بين هذا الشاب وذاك الذي يقصي الآخر بتفجير ذاته والآخر.

وعليه ترسخت قناعتي بضرورة اختبار أثر الفعل السياسي مجتمعيا، وكذا قياس عمق المتراكم الديمقراطي في البنى الذهنية الفردية والجماعية من منظور العقلانية التواصلية، كما هي عند هابرماس ولكن في سياق وحقل آخرين. فالعقلانية التواصلية عملية تقييمية لصيرورة ما. ويتم في ضوئها القطيعة مع كل ما هو سلبي، أو تعديله وتعزيز الإيجابي. ولا يعني هذا اعتمادنا تمشيا منهجيا صارما، وإنما نتتبع بمرونة تمكنا من تجسير المسافة قدر الإمكان من الواقع المدروس، أما من حيث المنهاج سنعتمد التفكيك وإعادة التركيب القائم على الربط الذهني بين الأجزاء.

ولابد أن أشير في البداية إلى بعض المؤشرات ذات الدلالة، التي قادتني إلى الاهتمام بالبيئة الثقافية والاجتماعية الحاضنة للممارس الديمقراطي:

تعبير طلبة كلية الآداب جامعة صنعاء عن مطالبهم واحتجاجهم بالزامل القبلي! (ذات مرة خلال العام الجاري 2010).

عندما أصيب رئيس الجمهورية بوعكة صحية، فتح موضوع الخليفة المحتمل، وتم - شعبيا ونخبويا - تداول شخصيات محتملة من خارج المؤسسي والدستوري!!

ما الدلالة/والأثر المحدث - مجتمعيا وحزبيا - من انضمام بعض التجار المحسوبين على المعارضة إلى إحدى الهيئات المشكلة للتبرع، ودعم مرشح الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) للانتخابات الرئاسية عام 2006. وقد تدول - شعبيا ونخبويا - أنه انضمام التقية.

ما الدلالة والأثر المحدث - مجتمعيا وحزبيا - من انتخابات رئيس التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للمرشح المنافس لحزبه، وللتكتل الحزبي المنظم إليه في الانتخابات الرئاسية عام 2006.

ما الدلالة/والأثر المحدث - مجتمعيا من وجود قناعة يعبر عنها بوضوح أو ضمنيا أو على استحياء - بوجود ما يشبه عرف دستوري غير مكتوب لتوزيع المناصب العليا في مؤسسات الدولة (نائب الرئيس، رئيس الوزراء، الوزراء...الخ)

ما الدلالة/والأثر المحدث مجتمعيا من:

لجوء أعضاء مجلس النواب إلى العرف القبلي لفض خلاف نشب تحت قبة البرلمان، إثر اعتداء أحد الأفراد على آخر.

نشر خبر عن تسريب لجان البرلمان تقاريرها السرية إلى الوزراء قبل عرضها.

نشر خبر عن عمليات احتساب أصوات لأعضاء مجلس النواب على القرارات وهم غائبون أو في إجازات خارج البلاد.

اتساع رقعة الفساد، وضعف سيادة القانون.

احتلال أبناء كبار المسئولين لمناصب عليا رغم صغر سنهم وحداثة التحاقهم وتجربتهم.

وأخيرا ما هي أسباب:

استمرار الحرب في صعدة.

تنظيم مطالب التعبيرات الاحتجاجية في المناطق الجنوبية خارج المؤسسات المعترف بها (المدنية والحزبية)، وتجاوزها الثوابت الوطنية.

تعثر وانعدام الثقة بين مكونات المنظومة السياسية اليمنية (المؤتمر الشعبي العام وأحزاب "اللقاء المشترك").

إن تبيئة المؤشرات المذكورة أعلاه تحمل أكثر من دلالة، وتفرض أكثر من سؤال، وتشرعن لاختبار وقياس التراكم الديمقراطي في الوعي المجتمعي. وما نقصده بالتبيئة اختبار وقياس الأثر المحدث للفعل السياسي خلال الفترة (1990- 2010) أي منذ إعلان الوحدة اليمنية والانتقال الديمقراطي، وإننا نعلن بوضوح هنا فصلنا التام بين الانتقال إلى الديمقراطية والتأسيس التاريخي لها وإعادة إنتاجها لذاتها، بغض النظر عن قيم الشخوص التي تدير دفة الحكم؛ فقوأعد وأسس الحكم متجذرة ولها حراسها (القضاء، الإعلام، الأكاديمية.. الخ) وهذا ما يمكنها من إعادة إنتاج النظام، حتى لو كان من يقف على رأسه لا يحمل قيما ديمقراطية؛ فدوافع السياسيين وأهدافهم لا تؤثر في طبيعة النظام وقواعده.(1)

وبالعودة إلى بلدان الانتقال الديمقراطي أي بلدان الديمقراطيات الناشئة التي تقف بعضها عند إعلان الانتقال، وأخرى لا يمكن نعتها بالديمقراطية النقية فنضيف إليها صفة مرافقة: "الديمقراطية الانتخابية"، "الديمقراطية التقديرية"، "الديمقراطية الشكلية"..الخ. وقليلا منها اتخذت الإجراءات اللازمة للسير باتجاه تجذير القيم والمبادئ الديمقراطية. ولمزيد من التوضيح، تتبع الباحثون ورصدوا خمسة أنماط للتحول الديمقراطي(2):

التحول الديمقراطي عقب ثورات اجتماعية. ولهذا النمط صيغتان: تاريخية (إنجلترا القرن السابع عشر)، ومعاصرة (رومانيا تشاوشيسكو).

التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه (الاحتلال البريطاني للهند، والأميركي لليابان وألمانيا الغربية).

التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة تضع قيودا دستورية على ممارستها (البرازيل بدءا من 1973).

الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة. وهذا النمط يبدأ بمحاولة النخبة الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي (الاتحاد السوفييتي/ جورباتشوف).

تعاقد النخبة المستبدة على الانسحاب من الحياة السياسية. فارتفاع كلفة القمع، وعدم قدرتها على الإدارة الديمقراطية يجبرها على توقيع عقد يضمن لها عفوا سياسيا وبعض الامتيازات مقابل انسحابها من الحياة السياسية (بينوشيه/تشيلي، 1990).

ونضيف إلى ما تقدم نمطا سادسا ننعته بالبراجماتي (النموذج اليمني)، الذي تم بقرار فوقي رابطا برجماتيا - وفقا لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية (التحولات العالمية) - بين الوحدة والديمقراطية؛ إنه انتقال مفاجئ من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية في فضاء مجتمعي وحضاري مثقل بالتراثات الطاردة لها.(3)

ومن هنا، تكتسب البيئة الاجتماعية والثقافية أهمية مزدوجة: الأولى، متأتية من التمييز بين بلدان الديمقراطيات الراسخة وبلدان الديمقراطيات الناشئة، أي تلك التي تشهد تحولا غير تدريجي يحصل مرة واحدة بناء على نموذج أصبح ناجزا. ولأنها لا تتوفر فيها المقومات اللازمة، يكتسي السياسي والثقافي أهمية لسد نقص العوامل البنيوية؛ فالتحول لا يحدث تراكميا عبر عملية التنشئة والتنظيم.(4) والثانية، مرجعها خصوصية البيئة المجتمعية اليمنية. ويزداد الأمر تعقيدا في بلدان التحول غير التدريجي، عندما يتم التداول والتوظيف للمفاهيم بدلالتها الحالية، بينما تشكلت وساهمت في صيرورة التجذر الديمقراطي بدلالات مغايرة؛ على سبيل المثال مفهوم الحرية(5)، ودلالات مفهوم المجتمع المدني الذي أفضت صيرورته إلى الديمقراطية وليس العكس، كما هو الحال في بلدان الديمقراطية الناشئة.(6)

ولا يهمنا، في هذا السياق، تصنيف نمط الديمقراطية الممارسة بدقة في الفضاء المجتمعي اليمني بقدر ما يهمنا العنصر الثقافي والاجتماعي، كونه عنصرا فاعلا في استنبات القيم والمبادئ الديمقراطية في البنى الذهنية الفردية والجماعية. فالمنطوق والمكتوب السياسي، وكذا المنظومة القانونية، لا يعبران بالضرورة عن الممارس في بلدان الديمقراطية الناشئة. إلا أننا سنحاول المقاربة اعتمادا على النموذج المثالي المتمثل بالديمقراطية الليبرالية، التي لها ستة عناصر إن شاب أحدها الغموض أو الانحراف يتبع الديمقراطية صفة إضافية تلازمها:(7)

حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت ديمقراطية انتقائية (شرط الشمول).

منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت ديمقراطية غير تنافسية (شرط التنافس).

احترام الحقوق المدنية (شرط الليبرالية).

وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه من مساءلة ومسئوليات متوازنة، وإلا

←

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

Water in Yemen 2011

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية